مشكلة الفلاح فى مصر

لحضرة صاحب السعادة جلال فهيم باشا

عضو مجلس الشيوخ

مشكلة الفلاح فى مصر ... وما أكبرها ...

فطعامه الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع مشكلة ...

ومشربه الرنق الملوث مشكلة ...

ومسكنه الذى لا يليق بالحيوان مشكلة ...

ولباسه الرث الخلق مشكلة ...

وصحته التى تحالفت عليها الأمراض مشكلة ...

فالفلاح هو مجموعة لمشاكل متشعبة النواحى ، متباينة الألوان ، ولكنها تفجرت كلها من ينبوع واحد : ضآلة كسبه ، ورقة حاله ، وشدة فقره ...

ومصر مهد الزراعة ، وموطن الفلاح ، ومنه تتكون الأغلبية الساحقة من السكان ، إذ يبلغ مجموع فلاحى مصر بالنسبة لمجموع السكان اثنام ثمانين فى المائة ، فهو إذن مصر إلا قليلا . فمشكلة الفلاح هى فى الواقع مشكلة مصر ، وسعادته وهناءته سعادة مصر وهناؤها ، وشقاؤه ومحنته شقاء مصر ومحنتها ، ومن هنا كانت مشكلة الفلاح فوق كل المشاكل اعتبارا . وكان أمرها فى طليعة الأمور التى يجب الانكباب على معالجتها بحكمة وبدون إمهال ولا إهمال ، خصوصا بعد أن أرهف سمعه وفتح عينه ما يترامى اليه من وقت لآخر عما عزمت الحكومات المتعاقبة على انشائه من أجله من مشروعات كبيرة الجدوى ، بالغة الأثر فى حياته الاجتماعية ، ثم مرت الأيام والسنون ، وهو لا يزال على الرغم مما سمع فقيرا عاريا جائعا ، حتى أصبح يحتمل الحياة نافرا برما ، وليس مثل النفور والتبرم مصدرا للقلق وعدم الاستقرار ...

فإذا أردنا لكنانة الله فى أرضه الأمن والطمأنينة والاستقرار ، فليكن حل مشكلة الفلاح واجبنا الأول وشغلنا الشاغل ، لأن للصبر الذى اشتهر به فلاح مصر حدا لا يصح أن يغفل ، ولأن كيان الدولة ومصيرها مرتبطان بكيان الفلاح ومصيره ، فاذا عملنا على تنمية

دخله ، وزيادة رزقه ، فقد حللنا فى الواقع جميع مشاكله من غذاء وشراب وصحة ومسكن وكساء ، وبذلك نشيع الأمن والطمأنينة بين طبقات الشعب ، ولا عجب فمصدر كل شىء فى مصر هو الفلاح ، وعلى أكتافه تعيش جميع الطبقات ، وبفضل سواعده القوية يكون الإنتاج المصرى العام .

ولما كان متوسط دخل الفرد فى الأمة يعتبر المقياس الحساس لرخائها ورفاهيتها أو لضيقها وكربها ، لذلك آثرنا أن نضع تحت نظر القارئ متوسط دخل الفلاح فى مصر .

فقد بلغ مجموع الدخل الأهلى فى سنة ١٩١٣ : ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وكان عدد سكان مصر فى ذلك الوقت ١٣ مليونا ، ومعنى ذلك أن ما كان يخص الفرد الواحد من الدخل هو ١٢ جنيها فى السنة ، وفى سنة ١٩٣٥ بلغ مجموع الدخل الأهلى ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وكان عدد السكان وقتئذ ١٥ ½ مليون نسمة ، وهذا معناه أن ما كان يخص الفرد الواحد لم يزد أيضا على ١٢ جنيها فى السنة ، فماذا يعمل هذا الدخل الضئيل ؟...

هذا الدخل اليسير يسفر عما يعانيه الفلاح المصرى من فقر هو سبب كل بلاء .

ومع ذلك فلمادا تروعنا هذه الحقيقة التى ينطق بها دخل الفلاح ، وهناك حقيقة أخرى أكثر ترويعا وأشد خطرا ، وهى الموازنة بين مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى عهد المغفور له محمد على باشا وعدد سكان مصر وقتئذ من جانب ، ومن جانب آخر بين مساحة الأراضى المزروعة فى عهدنا الحاضر وعدد سكان مصر حالا : ففى عهد محمد على الكبير بلغت مساحة الأراضى المزروعة أربعة ملايين من الأفدنة وكان عدد سكان مصر فى سنة ١٨٤٦ ٤,٥٥٦,٤٣٩ ملايين من الأنفس ، أما الآن وقد بلغ عدد السكان ستة عشر مليونا تقريبا من الأنفس ، فإن ما يزرع هو ٥ ½ مليون فدان أعنى أن الذى استحدثت زراعته فى قرن ، هو مليون ونصف مليون من الأراضى أو بمعنى آخر ، يقابل الزيادة الهائلة فى عدد السكان البالغة أحد عشر مليونا ونصفا من الأنفس زيادة ضئيلة جدا فى عدد الأراضى الصالحة للزراعة قدرها مليون ونصف من الأفدنة ، فبينما بلغ عدد سكان مصر الآن ثلاثة أمثال السكان وقتئذ نرى أن الزيادة فى مساحة الأراضى لم تتعد ٣٧ ½ ٪ وليس هناك غبار من شك فى أن هذه الحقيقة تنذر بسوء المصائر وتستحث الاجتماعيين على التفكير فى علاجها عاجلا ، لما يخشى من مغبات وخيمة وعواقب جد خطيرة .

ورب معترض يقول بن التحسينات التى طرأت أخيرا على وسائل الزراعة فى مصر ، واتجاه الأنظار إلى تنوع المحصولات وانتشار استخدام الأسمدة ، كل هذه الاعتبارات قد زادت فى الانتاج فى عهدنا الحالى عن العهد الماضى ، وردا على ذلك نسوق الجدول التالى (نقلا عن النشرة الفنية رقم ١ وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء) .

الأرقام القياسية للإنتاج الزراعى وأسعار المحاصيل وإيراد الفدان

(١٠٠ = ١٩١٣)

السنة	متوسط الإنتاج الزراعى	متوسط الأسعار	متوسط الإيراد للفدان
١٩١٤	٨٩,٦	١٠٠,١	٦٧,١
١٩١٥	٩٣,١	١١٣,٧	٩١,٧
١٩١٦	٨٨,٦	١٥٢,٩	١٠٦,٢
١٩١٧	٩٢,٣	١٨٢,٨	١٧٣,٥
١٩١٨	٩٣,١	١٨٣	١٦٦
١٩١٩	٨٩,٩	٢٩٦,٥	٢٩٤,٨
١٩٢٠	٩٠,٦	٢١٠,٢	١٦٢,٤
١٩٢١	٨٨,٥	١٥٢,٧	١١٩,١
١٩٢٢	٨٥,٤	١٤٥,٥	١٣٠,٥
١٩٢٣	٨٩,٥	١٣٧,٨	١٤٧,٦
١٩٢٤	٩١,٦	١٦٥,٥	١٧٩,٢
١٩٢٥	٩٣	١٥١,١	١٥٢,١
١٩٢٦	٩١,٩	١٢٣,٩	١١٤,٦
١٩٢٧	٩٤,٧	١٢٢,٧	١٢٣,٣
١٩٢٨	٩١	١٢٥,٢	١٢٩,٦
١٩٢٩	٩٧,٧	١٠٤,٤	١١٠,٥
١٩٣٠	٩٢,٣	١٠١,٣	٨٤
١٩٣١	٩١,٥	١١٠,٢	٧٢,٢
١٩٣٢	٩٧,٣	٧٢,٤	٦٦,١

فيكون متوسط الإنتاج الزراعى فى عشرين عاما لم يزد إلا زيادة قليلة ، أما متوسط الأسعار فقد انخفض كثيرا ، وكذلك قد انخفض متوسط الإيراد للفدان فى سنة ١٩٣٢ عنه منذ عشرين عاما .

هذا وقد يتسرب الى الظن أن الصناعات المحلية قد شغلت جزءا كبيرا من عدد السكان ولكن الحقيقة أن عدد سكان مصر الذين يشتغلون بالصناعة هم — كما ورد فى إحصاء سنة ١٩٣٧ : ٦٠٩,٧٣٣ بين ذكور و إناث، وهذا العدد القليل بالنسبة لعدد السكان العام لم يخفف الضغط عن الزراعة ، حتى ضاقت الزراعة بما رحبت فى وجه المشتغلين بها ، وأصبحت تئن من كثرة عددهم ، فانخفضت الأجور تبعا لذلك مما سنراه مفصلا فيما بعد .

ننتقل الى نقطة أخرى ، وهى أن عدد سكان مصر يثب وثبات واسعة نحو الزيادة والنمو فى حين أن ما يستصلح من الأراضى البور يتقدم ببطء ظاهر ، وأنه كان من الواجب التأهب لهذه الظاهرة قبل وقوعها ، والاستعداد لها قبل استفحالها ، فإن نظرة واحدة الى الإحصاءات فى عدد السكان تبين مدى التدرج فى الزيادة تدرجا مطردا ، فقد كان عدد السكان فى سنة ١٩١٧ : ١٢,٧١٨,٢٥٥ فأصبح فى سنة ١٩٣٧ ، أى بعد عشرين عاما ١٥,٩١١,٥٢٥ نسمة ، أى أنه زاد فى هذه الفترة الوجيزة من عمر الزمان بنسبة خمسة وعشرين فى المائة ، وقد كانت الزيادة مطردة فى المدن وفى الأرياف جميعا ، ولكن نسبتها فى المدن كانت أعلى من نسبتها فى الأرياف بصورة محسوسة تدعو الى الاهتمام . لأن فى ذلك دليلا على أن الزراعة بعد أن ازدحمت بالمشتغلين بها ، أخذت الأرياف تلفظهم الى المدن . حيث يعيشون متعطلين متبطلين ، أو حيث يشتغلون فى أعمال حقيرة لا تتفق وقوتهم وتدر عليهم دخلا يسيرا ، وبذلك يكونون دائما فى فاقة ومسغبة ، وكثيرا ما ينفرط عقد الأمن بسببهم ، وقد قفز عدد السكان فى المدن من ١,٨٨٢,٥٨١ نسمة الى ٢,٩٤٢,٦٩٥ نسمة ، أى بنسبة ٥٦ فى المائة ، وهكذا نشأت معضلة اجتماعية بسبب هجرة الريف الى المدن . أما الزيادة فى الأرياف فقد زادت من ١٠,٨٣٥,٦٦٦ نسمة الى ١٢,٩٦٨,٨٣٠ نسمة أى بنسبة ١٩ فى المائة .

وقد يقال إن سبب الهجرة الى المدن يرجع إلى تقدم الصناعة فى مصر ، وإن مصر قد قطعت فى مضمار التقدم والازدهار الصناعيين خطوات واسعة ، ولكن ليس هذا مطردا فى كل المدن ، فصناعة الغزل والنسيج مثلا التى أينعت وآتت ثمارها و بلغت شأوا بعيدا قد ضاعفت سكان المحلة الكبرى حقيقة ، وكذلك الحال فى بعض المراكز التى نمت فيها صناعات أخرى كصناعة السكر مثلا ، أما الزيادة الملحوظة الملموسة فى مدينتى القاهرة

والاسكندرية ، والتى تظهر جليا فى الجدول التالى ، فلا ريب فى أن سببها المباشر هو ضيق المساحات الزراعية فى القرى فى وجه الزراع الذين يتزايد عددهم على مر الأيام ، واكتظاظ هذه المساحات الزراعية بهم ، حتى انخفضت أجورهم ، وفشا الفقر فيهم ؛ كما أن الإصلاحات العمرانية والتعليمية والصحية كانت من نصيب المدن ، فأصبحت الحياة فى القرية قاسية لاتحتمل :

المدينة	جملة السكان فى سنة ١٩١٧	جملة السكان فى سنة ١٩٢٧	جملة السكان فى سنة ١٩٣٧
القاهرة	٧٩٠٩٣٩	١٠٦٤٥٦٧	١٣١٢١٠٥
الاسكندرية	٤٤٦١٧	٥١٣٠٦٣	٦٨٥٧٤٩

واذا أضفنا الى ما تقدم ، أن مجموع الذين يعملون فى الصناعة فى جميع الدولة المصرية لايزيد عن نصف مليون نسمة الا قليلا ، تبينا خطر هجرة الريف الى المدن ، وضرورة معالجتها .

فالحالة إذن تدعو الى الإكثار من المساحات الصالحة للزراعة خصوصا أن مصر بلد زراعى منذ ألوف السنين ، وأن اتجاه نشاط المصريين نحو الزراعة ، طبيعة تلازمهم ، فقد وجدوا فيها آباءهم ، ومرنوا عليها منذ نعومة أظفارهم ، وحبها ثابت فى قلوبهم وستبقى مصر بلدا زراعيا مهما تقدمت فى مضمار الصناعة والتجارة . فالحل الوحيد الذى نتغلب به على مشكلتنا التى نعالجها هو العمل على الإكثار من المساحات المخصبة ، لتعود إليها الأيدى المصرية العاملة ، فيسير النمو فى هذه المساحات الجديدة جنبا إلى جنب مع النمو فى عدد السكان . ولا ريب فى أنه كلما امتد أفق المساحات الزراعية ، اتسعت أرزاق الذين يغشونها ويقبلون على زراعتها ، فينمو دخل الفلاح ويتسع تبعا لذلك نطاق ثروتنا القومية ، ويجرى الإصلاح فى تربية الماشية وفى صناعة الألبان ، وغير ذلك مما يلازم الزراعة ويمضى قدما مع تقدمها ، وكل هذه تعتبر عوامل قوية فى نمو الثروات وازدهار الاقتصاد فى مصر .

وقد أثار تفوق النسبة فى عدد السكان تفوقا عظيما عن نسبة المستصلح من الأراضى البور الجرداء ، اهتمام الرأى العام خصوصا فى نصف القرن الأخير ، فتقرر العمل على إصلاح كثير من الأراضى الموات ، وجعلها صالحة للاستنبات والاستثمار ، غير أن استصلاح الأراضى يتطلب توافر المياه ؛ ولذلك وضعت سياسة انشائية مائية من جهة ، وسياسة أرضية من جهة أخرى ، وقد تم فعلا الشق الأول من هذه السياسة الاصلاحية العظيمة الشأن ؛ ، وهو سياسة توافر المياه وانفق فى سبيل تنفيذها عشرات الملايين من الجنيهات

أما تنفيذ الشق الثانى ؛ وهو الأصل الذى من أجل تحقيقه قد أنفقت ملايين الجنيهات فقد وقف جامدا ؛ ولم تزد مساحة الأراضى التى كان مقررا إصلاحها بعد توافر هذه المياه ؛ اللهم إلا زيادة ضئيلة لا يصح بأى حال قرنها بهذه الملايين التى صرفت فى سبيلها والتى لم ينتفع منها غير البحر الأبيض المتوسط حيث يصب نهر النيل . . .

قلنا إن عدد السكان بلغ فى سنة ١٩٣٧ : ١٥,٩١١,٥٢٥ نسمة ، ونقول الآن إن الاحصاءات الدقيقة تدل على أن عدد الملاك فى مصر ٢,٤٤٦,٠٠٠ ، وهم لا يزيدون عن ١٥ فى المائة من عدد السكان ؛ فمصر التى تعتمد ثروتها على الزراعة ليس فيها غير مليونين ونصف من الملاك ، أما الباقون وقدرهم ١٣,٤٦٥,٥٢٥ فلا يملكون من المساحات الزراعية شروى نقير ، وهذه حالة شاذة وخطيرة ، فكيف يزداد دخل الفلاحين ، أو على الأقل تزداد أجورهم ، وغير الملاك أغلبية ساحقة فى الأمة ، وهم يتهافتون على الملاك ويؤجرونهم نشاطهم وعملهم بأبخس الأثمان ، ويعرضون أنفسهم عليهم بضاعة كاسدة ، وسلعة لاقيمة لها ، حتى هوت الأجور إلى الحضيض ، فأصبحت قروشا قليلة جدا يكد من أجلها الفلاح ، ويشتغل من طلوع الشمس إلى غروبها ، وما قيمة هذه القروش القليلة وهى لا تكفيه لمجرد التبلغ . . . وإذا أعز أحدهم نفسه عن العمل بهذا الأجر المنخفض ، أقبل عشرات ومئات غيره يرغبون فى العمل ؛ فالجوع الذى يتضورون منه ، يرغمهم على القبول . وهكذا كلما زاد العرض عن الطلب ، انخفضت الأجور ، وقل الدخل ، وخيم الفقر ، وعم الشقاء ، هذا هو حال الأجراء والفعلة الزراعيين ، أما طبقة المستأجرين فليسوا بأسعد منهم حالا ، فإن قانون العرض والطلب نفسه يحدث هنا أثره ، فيكون إقبالهم الشديد على استئجار الأراضى سببا فى رفع قيمتها عما يرجى لها من ريع ومحصول ؛ وهكذا يقدم رغم أنفه عوضا عن التبطل والتعطل على صفقة خاسرة منذ بدايتها ، وكثيرا ما تكون هذه الصفقة سببا فى فقدان ماشيته فى أداء المتأخر عليه من قيمة الايجار .

ولو تأملنا طبقة الملاك أنفسهم لوجدنا عجبا ، فمن بين ٢,٤٤٦,٠٠٠ مالك يوجد ١٢٥١١ شخصا يملكون ٢,٣٠٤,٧٦٠ أى نحو نصف الأراضى الزراعية — إذا استثنينا أملاك الحكومة — والباقون وقدرهم ٢,٤٣٣,٤٨٩ يملكون النصف الآخر من الأراضى الزراعية .

والأعجب من هذا وذاك أن يكون من بين هذا العدد الأخير من الملاك ١,٧٨٠,٠٠٠ يملكون مساحة تقل عن فدان لكل منهم ، وهذا توزيع يصرخ بالغبن وعدم الإنصاف فى توزيع المساحات المزروعة . وكان من الواجب أن نحتسب الملاك الذين يملكون أقل من فدان مع الأجراء والفعلة أو الفعلة لضآلة المساحات التى يملكونها ، وليس من العدل ولا من تقرير الواقع أن ننتظمهم فى سلك أصحاب الملكيات الصغيرة ، إذ ماذا يفعل ١,٧٨٠,٠٠٠

فى ٧٠٠,٠٠٠ فدان ، وهى مساحة الملكيات التى تقل عن فدان ؟ إن زيادة تكاليف انتاج هذه المساحات الفزرة يسيرة إن لم تكن متعذرة فهى قليلة الجدوى وكثيرة المتاعب . وهل يكفى إيراد جزء من فدان أسرة مكونة من أشخاص وما يحتاجون اليه من ماشية ؟

هذا و إن هناك ملاكا عددهم ٥٦٨,٠٠٠ يملكون من فدان إلى خمسة أفدنة ، وسنرى أنه كلما زادت المساحة المملوكة قل عدد الملاك ، فالملاك الذين يملكون من ٥ الى ١٠ أفدنة هم ٨٦,٠٠٠ والذين يملكون من ١٠ إلى ٢٠ فدانا هم ٣٩,٠٠٠ والذين يملكون من عشرين إلى خمسين فدانا هم ٢٢,٠٠٠ أما الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا فعددهم ١٣٠٠٠

إن مجرد ذكر هذا الاحصاء يكفى للحكم على البواعث الحقيقية لما يعانيه الملايين من المصريين من الجوع والعرى والنأى عن قواعد الصحة ، و إن ظهور هذه الحقيقة لينادى بأعلى صوت أولى الأمر إلى المبادرة فورا لمعالجة هذه الحالة فقد استعر الأوار ، و بلغ السيل الزبى . . .

وما دام الحديث قد تدرج بنا إلى ذكر هـذه الاحصاءات " والحديث ذو شجون " فيجب ألا نترك هذه النقطة حتى نطرق بابا آخر ، هو كيفية توزيع السكان أنفسهم على المناطق المزروعة ، وهنا سنرى حقيقة أمر وعجبا أشد .

خذ مثلا إقليم مديرية المنوفية التى تبلغ مساحة أراضيها ٣٥٠,٠٠٠ فدان مع أن عدد سكانها يبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، أى أن نسبة الأشخاص إلى الأرض كنسبة ٣ إلى ١ تقريبا أو بطريق وضع لكل ثلاثة أشخاص فدان واحد ، على حين تصبح هذه النسبة فى شمال الدلتا ٢٥ فدانا للشخص الواحد .

وليس يخفى ما يشتمل عليه الاختلال الظاهر فى توزيع السكان على المناطق المزروعة من أضرار اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها ، ففى الحالة الأولى حيث يكتظ الإقليم بالسكان يكون النتاج الزراعى غير كاف لغذاء الإنسان ولا لغذاء الماشية ، ولا نعجب إذا ساءت حالهم ، فأغراهم العوز والفقر بالفساد والإجرام ، والعبث بالأمن العام ؛ وفى الحالة الثانية تفتقر الأرض إلى الأيدى العاملة فلا يجدونها إلا بطريق الترحيل فتضاعف أجورهم ، وتزداد مصروفات الإنتاج و ينعدم التوازن والتوافق فى المحصول الواحد تبعا لتكاثر السكان أو قلتهم فى الأقاليم .

* * *

هذا هو عرض إجمالى لما عليه الفلاح الذى يعيش فى مصر ، المشهورة بجودة تربتها ، وحسن موقعها ، وعظيم خيراتها ، و بنيها الذى يخترق أرضها فيصلح تربتها ، و يزيد فى خصبها و يجدد فى ثروتها ، و يلطف فى مناخها ، مع أن الفلاح فى غير مصر يعيش سعيدا على الرغم من قسوة الطبيعة ورداءة الجو .

صرت مشكلة فلاحنا على كثير من ممالك ، وقد تضافرت شعوبا وحكومات على حلها ، لإسعاد فلاحيها و لترفيه عنهم ، بجعلهم ملاكا لمساحات من الأرض تسد حاجتهم .

ففى رومانيا مثلا ، كان الفلاح لا يملك إلا حق الانتفاع ، ما دام يؤدى العشر من محصوله فى الحراثة ، ولكن عمل المصلحون على رفع حياته من الوجهة الاجتماعية بإعطائه ملكيات صغيرة ، وذلك بفضل قوانين الاصلاح الزراعى التى قضت بانتزاع بعض الملكيات ، و عطائها لصغار الفلاحين ، فاستقر حالهم وأصبحوا مسئولين عن مستقبل الانتاج الزراعى ، وسعد الفلاح الرومانى فى مأكله ومنبسه ومشربه ، وجميع مظاهر معيشته — بعد أن كان يعتبر جزءا من ملكية لأراضى ، مثله كالماشية وآلات الحرث والحصاد — وقد نحت أسبانيا هذا النحو أيضا فلم تجد بدا من رفع حالة الفلاح عن طريق تمليكه مساحات للزراعة .

فاذا أردنا للفلاح المصرى خيرا فعلينا أن نبدأ بالإكثار من الملكيات الصغيرة ، فان المالك الصغير أكثر خدمة لحقله ، وأمهر فى استغلاله ، من المالك الكبير ، ولا أريد بقولى هذا أن انتقص من ملكيات كبار الملاك ، فهى بحكم قانون التوريث الشرعى تستحيل الى ملكيات صغيرة ، انما أقصد توزيع ما يلى :

(١) توزيع الأراضى الحكومية ما عدا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب ، ويكون توزيعها على ملكيات صغيرة ولصغار الفلاحين .

(٢) توزيع الأراضى البور التى تملكها الحكومة فى شمال الدلتا وهى التى أعدت لها طرق المصرف والرى العامة ويكون توزيعها بعد تمام اصلاحها .

(٣) توزيع الأطيان التى تنزع ملكياتها فى المحاكم ، على أن تكف الحكومة عن التدخل غير المشروع بين الدائنين والملاك . وبهذه المناسبة نقول إن تدخل الحكومات المتعاقبة فى وقف البيوع الجبرية ، بدعوى صيانة الثروة العقارية ، سياسة خاطئة . وقد أساءت الى حركة التعامل العامة بين الملاك وأصحاب رءوس الأموال ، فحبسوها عن الاستغلال ، وقد بلغ ما أنفق فى هذا السبيل نحو ١٤ مليون جنيه وكان الواجب أن يصرف هذا المبلغ فى المشروعات العامة ، لا أن يصرف على من ساءت حالهم . وعجزوا عن الأداء ، حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحتهم آجالا واسعة وأقساطا تتفق وموارد أطيانهم لو عملوا مخلصين للأداء . ولكن تواكلهم واتكالهم على تدخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يتهاونون فيما عليهم من التزامات وتعهدات ، حتى ضاعت الثقة المالية .

ولما كانت الأراضى تضعف وتقوى كالإنسان ، إن تملكها قوى أثمرت وأينعت وإن تملكها هزيل ضعفت وأمسكت ، فإن من مصلحة الانتاج الزراعى أن تكون الأطيان فى أيدى الأقوياء الأوفياء ، لا فى أيدى المرهقين المسرفين ، ولو خشيت الحكومة من

جراء نزع الملكيات وتسربها الى أيد غير مصرية فما عليها الا أن تسن القوانين لحماية الملكيات وإبقائها فى أيدى المصريين أسوة بما هو متبع فى الخارج .

(٤) توزيع جميع أطيان الحكومة البور الموجودة فى شمال الدلتا بعد اصلاحها وعمل اللازم لتوافر طرق التصرف والرى العام بها ، وتبلغ مساحة هذه الأطيان ١,١٠٠,٠٠٠ فدان.

(٥) النظر فى الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان وتبلغ نحو ٧٠٠,٠٠٠ فدان كما ذكرنا آنفا على أن يستعيضوا بدلها ملكيات لا تقل عن خمسة أفدنة .

(٦) على الحكومة أن تعمل من الآن على الاستفادة من مياه فيضان النيل الذى لا يؤخذ منه للزراعة الا ٢٨ ٪ أما الباقى فيتسرب الى البحر الأبيض المتوسط بما يشتمل عليه من طمى وغرين ، وهناك مساحة واسعة ومنبسطة تقع غرب ترعة النوبارية وتبلغ نحو ٩٨٠,٠٠٠ فدان . وهى تبدأ من إقليم الجيزة ، وتنتهى شمالا الى البحر الأبيض المتوسط ، ولو عملت الحكومة على تقسيم هذه المنطقة الى حياض ، ورسبت فيها طمى هذه المياه مدة الفيضان ، لأعدت للمستقبل (البعيد أو القريب) مساحة واسعة توزعها بعد إصلاحها على صغار المزارعين .

(٧) النظر فى أطيان الوقف الأهلى بعد انقراض الطبقة الثانية ، أى بعد أن تصبح حالة المستحقين لهذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان والذين ألمعنا إليهم سالفا بما فيه الكفاية .

(٨) إشاعة التعاون بين صغار الملاك ، فقد أصبح التعاون من ضروريات الزراعة الصغيرة ، ولا شىء أصلح لنموها ، وأصلح لبقائها من لاستمساك بعروته والعمل على بثه . ونسوق الجدول التالى بيانا عن الجمعيات التعاونية فى مصر :

السنة من أكتوبر سنة ١٩٣١ نهاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢	عدد الجمعيات التعاونية فى نهاية العام
١٩٣٣	٥٥٩
١٩٣٤	٥٨٧
١٩٣٥	٦٤٣
١٩٣٦	٧٠٣
١٩٣٧	٧٤١
١٩٣٨	٧٦٢
١٩٣٩	٧٨٠
١٩٤٠	٧٩٥
	٨٢٢

فهل يليق بكرامة مصر الزراعية أن يكون هذا مدى تقدم النقابات الزراعية فيها فيكون عدد ما أنشئ من النقابات من أكتوبر سنة ١٩٣١ لغايه سنة ١٩٤٠ هو ٢٦٣ نقابة .

هـذه الاقتراحات التى أدلينا بهـا لعلاج مشكلة الفلاح ، هى فى الواقع برنامج قومى إنشائى بنائى شامل ومتصل الحلقات ، فلا يصح أن يبدأ فيهـا من ناحية وتهمل النواحى الأخرى ، وأن الحالة السيئة التى وصل إليها ثمانون فى المـائة من سكان مصر ، لتطالب أن يكون تنفيذ هذا البرنامج سريعا وعاجلا ، ليكون تأثيره أكيدا وقريبا .

والواجب القومى يناشد الحكومات بذل كل مرتخص وغال فى سبيل تنفيذ هـذا البرنامج القومى ، وستجد خزانة الدولة العـامة فيه موردا عذبا بفضل الضرائب التى ستجبى على ما يستصلح من الأراضى .

أما الأموال اللازمة للقيام به فيمكن الاستعانة بأموال الاحتياطى العـام ، وقد جمع هذا الاحتياطى فى الغالب من إرجاء كثير من المشروعات التى أريد بها الترفيه عن الفلاح ، والعـدل يقضى بصرفها من أجله ومن أجل تقدمه وإسعاده ، وكذلك يمكن اللجوء إلى شركات زراعية موثوق بخبرتها العلمية على أن تساهم الحكومة فى هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١٪ من رأس المـال حتى تخولها حق الإشراف على الإصلاح وتوزيع الأراضى على صغار المزارعين بأرباح تكون معتدلة جدا ومعقولة ، وكذلك يمكن عمل قروض أهلية ، ولا شك فى أن الإقبال عليهـا سيكون كفيلا بتغطيتها فى وقت قصير ، ويمكن الحكومة أن تلجأ فى تنفيذ هذا البرنامج العظيم إلى جميع هذه الحلول كلها مجتمعة لتدبير المـال اللازم ، حتى يكون النجاح مكفولا ، والنتيجة دانية القطوف ، وقريبة المنال .

وأخيرا ، لقد أوضحت الحق فى صراحة المؤمن بصدق ما يعرض ، وسفور وجه المصلحة العامة فيما يلتمس ، واثقـا أن رجالات مصر مهما كانت ألوانهم السياسية ، ونزعاتهم الحزبية ، سيشملون هذا البرنامج بعنـاية وحرص ، يكون رائدهما نكران الذات والتضحية فى سبيل الله وخدمة الوطن ، وليكن لنا من أعمال جلالة فاروقنا الأول الخيرية الإصلاحية وأغراضه التقويمية التهذيبية فى خدمة مصر مثلا وأسوة ، وإماما وقدوة .

جلال فهيم